

## باب الحظر والإباحة

ينبغي أن نقدم الكلام في ماهية الحظر والإباحة ، لكن نقدم بيان حد الإباحة لكثرة التردد بخلاف الحظر .

والإباحة هي تعريف المكلف بأنه لا عقاب عليه في إتيان أمر ، أو تركه ، ولا ثواب ، وهذا أصح ما يقال فيها .

والحظر هو تعريفه بأن عليه في فعله عقابا ، ومن ثم قلنا : اعلم أن أصح حدود المباح ما عرف المكلف حسنه ، وأن لا ثواب ، ولا عقاب في فعله وتركه والمحظور هو ما عرف المكلف قبحه ولما كان هذا حدّهما لم يوصف شيء من أفعال الله تعالى بالحظر ولا بالإباحة لأنه سبحانه عالم لذاته ، لا يحتاج إلى تعريف شيء ، ولأنه ليس بمكلف .

وقد قيل في حد المباح : ما لا يتعلق به أمر ولا نهى .

وقال بعضهم : هو ما لا ضرر على فاعله بفعله ، وكل ذلك ناقص كما ترى فإذا عرفت ذلك فينبغي أن تذكر حكم الأفعال قبل ورود الشرع في الحظر والإباحة .

مسألة : في حكم ما ينتفع به من دون ضرر على أحد فيه الإباحة

(أ) قال الأكثر من الفقهاء والمتكلمين : وحكم ما ينتفع به من دون ضرر على أحد فيه ، الإباحة عقلاً ، نحو اقتطاع الشجر والانتفاع بها ، ونحت الصخور ، لينتفع به ، واستخراج المعادن ، ونحو ذلك .

(ب) وقال بعض البغدادية والإمامية والشافعية : بل حكمها الحظر .

(ج) وتوقف الأشعري والصبيري في ذلك ثم اختلف الذين قالوا بالحظر : فمنهم من قال أما ما لا يقوم البدن إلا به من طعام وشراب ونحوهما فمباح عقلاً ، وما زاد على ذلك فمحظور .

(د) ومنهم من قال : بل كل ما مست الحاجة إليه فمباح وما سواه محظور .

(هـ) ومنهم من قال : بل الجميع على الحظر وتختلف عللهم في ذلك .

والقائل بالوقوف يقول : يلزمنا الامتناع من غير أن نحكم بحظر ولا بإباحة .

ومنهم من قال: يجب الامتناع لأنه لا نأمن من كونه محظورا .

والحجة لنا على القول بالإباحة أن المعلوم عقلا إن كل ما يصح أن ينتفع به ولا ضرر عليه في ذلك ، أى على المنتفع ، ولا على غيره آجلا ولا عاجلا ، علم حسن الانتفاع به ضرورة ، كعلمنا قبح الظلم ، وحسن الإحسان ضرورة لا يقال لا سبيل إلى أنه لا ضرر فيه لأننا نقول أما العاجل فنعلم انتفائه حسا ، بفقد التالم ، والاعتمام وأما الآجل فيفقد السمع ، إذ لو جوزنا أن نعاقب عليه ، لجوزنا كونه مفسدة ، ولو كان مفسدة لم يجز من الله تعالى أن يخليها من دلالة قلت هكذا ذكر الحاكم وفيه نظر، لأن ذلك يستلزم كون العلم بإباحته استدلاليا ضروريا ، لأننا لا نعلم امتناع إخلاء المفسدة من دليل ، إلا بدليل ، والمذكور فى أول الدليل أن إباحتها معلومة ضرورة ، فكيف يقف الضرورى على الاستدلالى فالأولى أن يقال : إنا لما وجدنا العلم الضرورى بحسن الانتفاع به ، قطعنا أن لا مفسدة فيه ، وعلمنا بحسن الانتفاع به ، لا يقف على العلم أنه لا مفسدة فيه بل العكس .

والوجه الثانى : أنه لا مانع من الحكم بجواز الانتفاع بها ، إذ خلق الطعم لينتفع به ، وإلا كان خلقه عبثا ، فلا تجزم أن يحظر علينا الانتفاع به إلا بدليل خاص .

قلت : هكذا ذكره الأصحاب ، وهو يحتاج إلى تنمة بأن يقال : كل ما علمنا أن لنا فيه نفعاً من الأجسام وقطعنا أن الله سبحانه لم يخلقها إلا لينتفع بها ، ولم يخص بها أحداً دون أحد ، وإلا لدلنا على ذلك ولا انتفاعاً فى وقت مخصوص ، وإلا لدلنا على ذلك ، قطعنا بجواز انتفاعنا بها وأنه مراده بخلقها .

الوجه الثالث : أنه لا مخالف فى جواز النفس وجذب أجزاء الهواء ودفعها ، وذلك نوع انتفاع فيقاس عليه سائر الانتفاعات بغيرها من الأجسام التى لا ضرر فيها على أحد .  
احتج أهل الحظر بأنه تصرف فى ملك الغير ، فلا يجوز إلا بإذنه .

قلنا : إنما امتنع فى الشاهد لتضرره بذلك بخلاف القديم سلمنا أنه يمتنع وإن لم يتضرر ، فلأنه يجوز أن ينتفع بها فى حال ، فلا يجوز تفويت منفعة يرجوها فى حال بخلاف البارى تعالى ، فنحن نعلم أن الانتفاع لا يجوز عليه تعالى ، وإنما ينتفع بمخلوقات

عباده ولا يخص منفعة دون أخرى ، ولا قوما دون آخرين إلا ويبينه لنا ، فلما لم يرد مخصص قطعنا بالإباحة .

احتج القائلون بالوقف : بتعارض دليل الحظر والإباحة .

قلت : لا تعارض بل دليل الإباحة راجع بما ذكرنا .

مسألة : هل يجب على النافى إقامة البرهان :

واختلف الأصوليون فيمن جزم بانتفاء حكم هل يلزمه إقامة برهان أم يكفيه كون

الأصل عدمه ؟

فقال أكثر المتكلمين والفقهاء إن من قطع بنفى حكم عقلى أو شرعى فعليه الدليل

على دعواه القطع ، بخلاف ما إذا قال : لا اعلم ثبوته ، فالدليل على من جزم بالثبوت .

وقيل : لا يجب على من نفى حكما دليل على ذلك كما لا تجب بينة على المنكر ،

لثبوت حق مدعى ، وكما لا يجب على من أنكر نبوة مدعى النبوة ، بل على المدعى إقامة

البرهان على ما ادعاه والقائل بذلك هم أصحاب أبى حنيفة حكما عقليا .

وقيل : إن نفى بين على دعواه لا إذا نفى حكما شرعيا فالدليل على المثبت لا النافى

اعلم أنه لا يصح قلب الجوهر الفرد ، وأنه مقدور بين قادرين ، أو أنه لا ثبوت لذات فى

العدم ، أو نحو ذلك ، فلا تسمع دعواه إلا ببرهان .

ومثال الشرعى أن يقول : الوضوء لا يجب فيه الترتيب أو النية ، أو لا يجوز بيع أم

الولد ونحو ذلك والصحيح هو الأول ومن ثم قلنا الفرق بينه وبين المنكر ، أنه هنا ادعى العلم

بالنفى فيما لا يعلم فلا بد من طريق له إليه ، وإلا لم يكن العلم بالثبوت أولى من الانتفاء ،

لأن العلم المكتسب لا يحصل إلا عن طريق له .

قالوا : الجازم ينفى نبوة المدعى لا يلزمه البرهان ، كذلك كل من نفى حكما .

قلنا : برهانه عدم المعجز .

قالوا : من أنكر ثبوت صفة لذات أو حكم لها لم يلزمه الدليل وإنما يلزم من أثبت

أيهما .

قلنا : إن جزم بانتفائها ، فلا بد من برهان ، ويكفيه أن يقول إثبات ما لا طريق إليه لا يجوز ، ولا طريق إلى ما ذكرت ، فهذا دليل على انتفائها ، فإن نقضه الخصم ببيان الطريق ، انتقض ، وإلا فلا .

وأما لو لم يجزم بانتفائها وإنما أخبر بأنه لا يعلم ثبوتها ، فهذا لا يلزمه دليل قطعا ، إذ لم يخبر إلا بأنه لم يصح له دليل ، فلم يعلم ، ولا وجه لطلب الدليل على ذلك .  
قالوا : قد ثبت في الشرع أن المنكر لا بينة عليه .

قلت : لكون الأصل عدم لزوم المدعى ، ثم إن كون الأصل عدم لزومه دليل كاف سلمنا فذلك حكم شرعى ، فلا يلزم غيره ، والبينة أيضا ليست دليلا إلا بحكم الشرع .  
احتج من فرق بين الشرعى والعقلى : بأن الأصل فى الأحكام الشرعية انتفاؤها فلم يحتج النافى لها إلى دليل ، بخلاف العقلية .

قلنا : كون الأصل عدم دليل على النفى فلا وجه للفرق ، فإذا عرفت ذلك فقد أتينا على ما يحتاج من تفاصيل طرق الأحكام الشرعية ، ولم يبق إليها طريق عندنا سوى ما ذكرناه ويجمعها خمسة طرق وهى : الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاجتهاد ، فالكتاب والسنة أصلان للثلاثة المتأخرة وهى الإجماع والقياس والاجتهاد ، فهذه جملة الطرق الشرعية عندنا ، فإذا عدناها جميعا فى الحكم ، رجعنا إلى باب الحظر والإباحة ، وهو الرجوع فى الحكم إلى العقل ، فينقضى به ، فهذه جملة طرق الأحكام عندنا ، وحججها ولا طريق سواها ، وزاد غيرنا من الأصوليين والفقهاء طريقا آخر وهى الاستدلال .

\* \* \*

obeikandi.com

# من طرق الأحكام الشرعية التي زادها غيرنا من الأصوليين والفقهاء

## الاستدلال

- ماهيته
- قال ابن الحاجب : إن الاستدلال ثلاثة أنواع :
  - الأول : الاستدلال باستصحاب الحال .
  - النوع الثاني : الاستدلال بالتلازم بين الحكمين من غير تعيين العلة
  - النوع الثالث : شرع من قبلنا .

\* \* \*

## ماهية الاستدلال

الاستدلال : واعلم أنه فى أصل وضعه عبارة عن ذكر الدليل وهو اتفاق وقد يطلق على نوع خاص من الأدلة وهو الذى زاده المخالف واختلفوا فى ماهيته .

فقييل : ما ليس بنص ولا إجماع ولا قياس وهؤلاء لا يعنون به الاجتهاد وقيل ولا قياس علة قلت فيدخل فيه الاجتهاد وللإستدلال بنفى الفارق كما تقدم ، والاستدلال بالتلازم كما مر فى قياس الدلالة ، وكما سيأتى .

وأما الاستدلال على ثبوت الحكم بوجود السبب ، وعلى انتفائه بوجود المانع منه ، أو فقد الشرط ؛ فقد قيل إنه ليس باستدلال ، وإنما هو دعوى دليل فعلى مدعيه البرهان .

وقيل : بل هو دليل ، واختلف الذين قالوا : بل هو دليل :

فقييل : نوع من الاستدلال الذى قدمنا .

وقيل : إن ثبت عنده وجود السبب أو المانع أو فقد الشرط بغير النص والإجماع والقياس فاستدلال وإلا فلا بل دعوى عند المعترض .

قال ابن الحاجب والمختار : إن الاستدلال ثلاثة أنواع<sup>(١)</sup> الأول الاستدلال باستصحاب الحال النوع الثانى الاستدلال بالتلازم بين الحكمين من غير تعيين العلة<sup>(٢)</sup> والنوع الثالث شرع من قبلنا أما النوع الأول فقد ذكرناه فى قولنا .

مسألة : فى منع حجية الاستصحاب :

قال أهل المذهب كآبى طالب وأكثر الحنفية : واستصحاب الحال ليس حجة شرعية .

وقال المزنى<sup>(٣)</sup> والصيرفى وابن الخطيب والغزالي وابن الحاجب : بل هو حجة شرعية مثاله إذا رأى المتيمم الماء حال صلاته ، وقد كان تيممه لأجل عدم الماء فقط .

قالوا : فإنه إذا رآه فى الصلاة يتم صلاته ولا يبطل تيممه برؤية الماء ، وإنما جاز له

(١) حاشية العلامة التفتازانى على مختصر المنتهى لابن الحاجب ج٢/٢٨٠، ٢٨١ .

(٢) وإلا كان قياماً ( حاشية التفتازانى على مختصر المنتهى ج٢/٢٨١ ) .

(٣) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزنى ، أبو إبراهيم ، المصرى الشافعى ، فقيه مجتهد ، صحب الإمام الشافعى ، وحدث عنه ، وتوفى بمصر ٢٤٥هـ من مؤلفاته : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، وكتاب الوثائق ينظر : [ شذرات الذهب ج٢/١٤٨ ومعجم المؤلفين ج٢/٢٩٩ ، ٣٠٠ ] .

إتمامها استصحابا للحال الأول ، وَقَبْلُ رؤية الماء ، واحتجوا بأن الإجماع منعقد على أنه قبل رؤية الماء متطهر ، والأصل البقاء على الطهارة حتى يثبت معارض ، والأصل عدم المعارض .

قلنا : المعلوم أن الحالة الثانية غير مساوية للأولى لوجود الماء فيها دون الأولى فلم تشاركها في المقتضى للحكم ، أى لم تشارك الحال الثانية الحال الأولى في المقتضى للحكم ، وهو جواز التيمم ، لأن الماء فيها موجود دون الحال الأولى فيلزم من ذلك ثبوته في الحال الثانية من غير دليل يقتضيه وذلك لا يجوز . قالوا : بل الدليل استصحاب الحال .

قلت : لا وجه له مع افتراق الحالين بما ذكرنا .

قالوا : صحة مقطوع بها وبطلانه برؤية الماء مشكوك فيه فلا يبطل اليقين بالشك كما إنا إذا تيقنا صحة النكاح ، ثم شككنا في حصول الطلاق لم يؤثر ذلك الشك ، وإذا تيقنا الطهارة ، ثم شككنا في الحدث لم يؤثر ذلك الشك بل نستصحب الحال كذلك هاهنا ، لأن الداخل في الصلاة دخل فيها مع تيقن صحتها فلا ينتقل إلى بطلانها إلا بدليل آخر ولا دليل .

قلنا : الدليل القياس على رؤيته قبل الدخول في الصلاة ، فكما أنه يبطل تيممه هنالك لأجل رؤية الماء ، كذلك بعد الدخول فيها ، بخلاف الشك في النكاح ، فقد تيقن صحته ، وفي الطهارة فلا قياس يعارض دليل الصحة ، فوجب استصحاب الحال بخلاف ما نحن فيه . قالوا : دخوله في الصلاة يحرم الخروج منها إلا لدليل بخلاف حاله قبل الدخول فيها فلا قياس مع الفرق .

قلت : إنما حرم خروجه بعد الدخول فيها لصحة طهارته بعدم الماء حال الدخول فيها ، وبوجود الماء زالت علة التحريم ، فيحرم البقاء بعد وجوده كما يحرم الدخول بعد وجوده .

قالوا : قال صلى الله عليه وآله وسلم [إن الشيطان ليأتى أحدكم فيقول أحدثت أحدثت فلا ينصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا] <sup>(١)</sup> وفي ترك الاستصحاب مخالفة للخبر .

---

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه [إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكك عليه ، أخرج منه شيء أم لا ؟ فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتا ، أو يجد ريحا] .

مسلم في الحيض ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ، ثم شك في الحديث ، فله أن يصلى بطهارته تلك حديث رقم ٣٦٢ وأبو داود في الطهارة ، باب إذا شك في الحدث رقم ١٧٧ .  
والترمذى في الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من الريح حديث رقم ٧٤ و ٧٥ وفي الصحيحين عن عبد الله بن زيد قال : شكى إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة . قال : =

قلنا: أمرنا هنا بالاستصحاب ، كما جاز استصحاب الطهارة الكاملة مع عروض الشك بعد كمالها فلا حجة فيه فبطل ما زعموا في الاستصحاب .

وأما الاستدلال بالتلازم بين الحكمين فاعلم أن التلازم أربعة أنواع : تلازم ثبوتين ، وتلازم نقيض ، وتلازم ثبوت ونفى ، وتلازم نفى وثبوت . والمتلازمان إن كانا يتلازمان طردا وعكسا ، كتلازم الجسم ، والتأليف ؛ فإنه يجري فيها التلازم في الثبوت والنفى طرداً وعكسا ، فإنه متى وجد الجسم وجد التأليف ، ومتى انتفى أحدهما انتفى الآخر ، فيستدل بوجود أحدهما على وجود الآخر ، وبانتفائه على انتفائه .

قلت : أما الاستدلال على وجود الجسم بوجود التأليف وبانتفاء الجسم على انتفاء التأليف ، فمبنى على أن أقل الجسم من جزأين .

وإن كان المتلازمان يتلازمان طردا فقط كالجسم والحدوث ، جرى فيها التلازم في الثبوت طردا فقط وفي النفي عكسا فقط ، فيثبت الحدوث عند ثبوت الجسم ، ولا ينتفى الحدوث بانتفاء الجسم ، لجواز حدوث العرض ، لكن ينتفى الجسم إذا انتفى الحدوث ، إذ لا يصح القدم على الجسم فتلازما في النفي عكسا فقط .

فهذا بيان التلازم في غير المسافتين وأما التلازم في المسافتين ، فإن تنافيا طردا وعكسا كالحديث ووجوب البقاء ، جرى فيهما تلازم الثبوت والنفي ، والنفي والثبوت طردا وعكسا ، فمتى ثبت الحدوث ، انتفى وجوب البقاء ، ومتى انتفى وجوب البقاء ثبت الحدوث . وإن تنافيا إثباتا كالتأليف والقدم جرى فيهما الثبوت والنفي فقط طردا وعكسا ، فمتى ثبت التأليف ، انتفى القدم ، ومتى ثبت القدم انتفى التأليف ، وإن تنافيا في النفي فقط كالأساس والخلل جرى فيهما النفي والثبوت فقط طردا وعكسا ، فإنه متى انتفى الأساس ، ثبت الخلل ، ومتى انتفى الخلل ثبت الأساس ونظائر ذلك في الأحكام الشرعية :  
أما الأول : فنظيره من صح طلاقه صح ظهاره ، فيثبت بالطرده ويقوى بالعكس ،

---

= لا ينصرف حتى يسمع صوتا ، أو يجد ريحا [ البخارى فى الوضوء ، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ج ١ / ٢٠٨ و ٢٠٩ و باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين . وفى البيوع ، باب من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات .

ومسلم فى الحيض ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ، ثم شك فى الحدث فله أن يصلى بطهارته حديث رقم ٤٦١ . وأبو داود فى الطهارة ، باب إذا شك فى الحدث رقم ١٧٦ والنسائى ج ١ / ٩٩ .

فيستدل بصحة الطلاق على صحة الظهار ، ويقوى بانها إذا انتفت صحة الطلاق ، انتفت صحة الظهار ، ويقرر ثبوت أحد الأمرين ، فيلزم الآخر للزوم المؤثر، وثبوت ذلك المؤثر لثبوت ذلك الاثر ، ولا يعين المؤثر فيكون انتقالا إلى قياس العلة .

وأما الثاني : فمثاله لو صح الوضوء بغير نية لصح التيمم ، ويشبث بالطرد كما تقدم ، وهو كلما انتفى اعتبار النية في الوضوء ، انتفى اعتبارها في التيمم ويقوى بالعكس وهو ما لم ينتف وجوبها في التيمم ، لم ينتف في الوضوء ، ويقرر بانتفاء أحد الأمرين ، فينتفى الآخر للزوم انتفاء المؤثر ، وبانتفاء المؤثر بذلك .

ومثال الثالث : وهو تلازم الثبوت والنفى أن يقول المستدل ما كان مباحاً لا يكون حراماً .

ومثال الرابع : وهو تلازم النفي والثبوت أن يقول : ما لا يكون جائزاً يكون محرماً (ويقرران) بثبوت التنافي بينهما ، وبين لوازمهما ، فإن بين لوازم الإباحة ، ولوازم التحريم تنافياً ، وكذلك بين لوازم ما ليس بجائز ، وما ليس بحرام ، وكذلك بين انتفاء الجواز وثبوت التحريم تلازماً ظاهراً ، وهذه دلالة مستقلة عند ابن الحاجب وغيره من الأصوليين وهي عندنا راجعة إلى أنواع القياس ، ولهذا يرد عليها من الاعتراضات كل ما يرد على القياس من الأسئلة ، إلا أسئلة الوصف الجامع ، ويرد على أقسام التلازم منعهما جميعاً ، ومنع أحدهما ، وذلك كالممانعة في القياس ، خلا أنه يرد عليها في مثل قولهم في الاستدلال على قياس الأيدي باليد الواحدة ، فقد حصل أحد موجبي الأصل وهو النفس ، فيجب القصاص بدليل حصول الموجب الثاني وهو الدية ، ويقرر بان الدية أحد الموجبين في النفس ، فيستلزم الآخر وهو القصاص ، لأن العلة إن كانت واحدة فواضح ، وإن كانت متعددة فتلازم الحكمين ، دليل تلازم العلتين ؛ فقول القائل يجوز أن يكون الحكم في الفرع ثبت بعلة أخرى لا تقتضى الحكم الآخر ويرجحه باتساع المدارك ، فلا يلزم الآخر .

وجواب هذه الاعتراضات أن نقول الأصل عدم العلة الأخرى ونرجحه بالحكم بأولية اتحاد العلة ، لأنها إذا اتحدت اطردت وانعكست ، بخلافها إذا تعددت ، فإنها لا تنعكس ؛ فإن قال المعترض فالأصل عدم علة الأصل في الفرع قال المستدل بل دليل ثبوتها في الفرع أن المتعدية أولى من القاصرة .

قلت : فهذا تحقيق الاستدلال بطريقة التلازم ، وهي عندنا ترجع إلى طريقة من طرائق القياس ، وإن كان فى العلة الثابتة بالتلازم إجمال .  
شرح من قبلنا (١) :

وأما شرح من قبلنا فاختلف العلماء فى وجوب الاستدلال به ، حيث لا نص فى شريعتنا ، ولا قياس ، ولا اجتهاد . وخلافهم مبنى على اختلافهم فى كونه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان متعبداً بعد البعثة بشرائع من تقدمه من الأنبياء أو بعضها وقد قدمنا الكلام فى ذلك مستوفى ، وأن شرح من قبلنا لا يلزمنا الأخذ به لما قدمنا ، ولو لزمنا لذكره فى حديث معاذ ، وقوله : تركه لقلته ، أو لأن الكتاب يشمله بعيد جدا .  
تنبيه : مذهب الصحابى :

وأما مذهب الصحابى فليس بحجة على صحابى إجماعاً للأكثر ، ولا على غيرهم وللشافعى وأحمد بن حنبل قولان فى أنه حجة مقدمة على القياس .  
وقال قوم : إن خالف القياس فحجة ، وإلا فلا .

وقيل : الحجة قول أبى بكر وعمر وقد قدمنا فى إبطال هذه ، إلا قول ما فيه كفاية وبتمام هذه الجملة تم شرح أبواب المعيار ولناخذ الآن فى شرح اللواحق والله المعين .

---

(٥) المراد بشرع من قبلنا : الأحكام التى شرعها الله تعالى للام السابقة ، وجاء بها الأنبياء ، والرسول السابقون ، وتكلف بها من كانوا قبل الشريعة الإسلامية ، كشريعة إبراهيم ، وموسى ، وعيسى عليهم الصلاة والسلام .

[ ينظر : أصول الفقه الإسلامى ١. د/ بدران أبو العنين بدران ٢٣٤ طبعة مؤسسة شباب الجامعة ] وطلعة الشمس للإعلامه السالمى تحقيق المحقق ج ٢/ ١٤٢ قال الله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [ الشورى من الآية رقم ١٣ ] ويلاحظ أن ما نقل إلينا من تلك الشرائع التى قصها المولى عز وجل علينا فى كتابه المبين ، فلا شك أنه نقل صحيح ، بيد أن هذا المنقول على أنواع :

الأول : الأحكام التى قام الدليل على نسخها ، ورفعها ، وهذه لا خلاف فى أنها لا تكون شرعا لنا .  
الثانى : الأحكام التى قام الدليل على إقرارها بالنسبة إلينا ، وأنها مشروعة فى حقنا ، فمثل هذه الأحكام تكون شرعا لنا ، ويلزمنا العمل بها بلا خلاف ، لأنها بالإقرار صارت من شريعتنا . ومن أمثلة ذلك : الصيام والأضحية .

الثالث : الأحكام التى قصها الله تعالى علينا فى القرآن أو ذكرت على لسان الرسول ﷺ من غير إنكار لها ، أو إقرار . وهذا النوع هو محل الخلاف بين علماء الأصول . [ ينظر : طلعة الشمس ج ٢/ ١٤٢ ، ١٤٣ ] .